بيان مشترك صادر عن اللاجئين

استلهاماً من روح التضامن والمسؤولية المشتركة، نتشرف نحن ممثلو مجلس الأمم المتحدة الاستشاري للمنظمات التي يقودها النازحون قسراً والأشخاص العديمي الجنسية نحن، ممثلو مجلس الأمم المتحدة الاستشاري بالوقوف أمامكم اليوم لنشارك أصوات وآمال ومطالب وإرادة اللاجئين من جميع أنحاء العالم.

وقد انبثق هذا البيان عن مشاورات مع منظمات يقودها لاجئون وأفراد عاشوا التجربة، وذلك للحرص على ضمان تنوع الأصوات.

مهمتنا هي الدعوة إلى إحداث تغيير حقيقي، فنحن نسعى إلى عملية تغيير *يقودها* نازحون وأشخاص عديمو الجنسية لضمان مكانتنا الشرعية في عمليات اتخاذ القرار التي تؤثر في حياتنا، مع الحرص على إقدام الحكومات والجهات المانحة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني ومَن هم في مراكز السُلطة على اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة الصراعات والتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان وتأثير تغير المناخ وعداء المجتمعات للنازحين.

في هذا السياق، يهدف الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين إلى تخفيف العبء على الدول المضيفة وتمكين النازحين قسراً والأشخاص العديمي الجنسية. ونحث في هذا الإطار الحكومات على تعزيز الاتفاقات الدولية والقوانين الوطنية التي تضمن لجميع النازحين قسراً السلامة والحماية القانونية والإدماج في النظم الوطنية. ومن هذا المنطلق، على الحكومات المضيفة تعزيز السياسات التي تحترم مبدأ عدم الإعادة القسرية والتزامها بتوفير بيئة تتسم بالاحترام لحماية الأفراد من الاستغلال والعنف، وعلينا نحن أن نعمل سوياً لتحقيق الاعتماد على الذات، مع التسليم بأن الإدماج الاجتماعي لا يفيد النازحين وحدهم بل المجتمعات والدول المضيفة أيضاً.

على الدول مواصلة استكشاف وتجريب وتنفيذ مسارات آمنة ومثبتة للّجوء مع توفير حلول دائمة تتضمن التأشيرات الإنسانية، والرعاية الخاصة، وإعادة التوطين، وتنقّل اليد العاملة، والمنح الدراسية، والاندماج المحلي.

لذلك، ندعو إلى التعاون لمعالجة أسباب النزوح القسري، وتحقيق استقرار في المناطق المعرضة للنزوح الجماعي، والتخفيف من تأثيرات هذه الأزمات على نحو فعّال. ولكن نظراً إلى أن معالجة الأسباب الجذرية ليست بعملية تؤدي في جميع الحالات إلى عودة طوعية لجميع النازحين، علينا أن نعترف بالتحديات التي تواجه بعض الفئات على صعيد العودة إلى بلدانهم الأصلية، بما في ذلك من إثارة لصدمات سابقة واستبعاد اجتماعي واقتصادي، وكذلك ظروف تهدد حياة الأفراد من الفئات المهمشة، مثل مجتمع الميم الموسّع وأقليات عرقية ودينية معيّنة. لذلك، من الضروري النظر في صحة ورفاه جميع اللاجئين قبل تشجيع أي شكل من أشكال العودة.

لتحقيق أهداف الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، يجب أن نتوقف عن رؤية النازحين قسراً والعديمي الجنسية كمجموعة متجانسة. نرجو منكم أن تنظروا إلينا أولاً وقبل كل شيء كأفراد بهويات واحتياجات فريدة وخلفيات متنوعة، وذلك لنتمكّن من العمل سوياً لتطوير مجموعة من النهج المعدة خصيصاً بدلاً من استراتيجية واحدة تناسب الجميع،

على أن تراعي هذه النهج الاحتياجات والطموحات والقدرات الفريدة والمتنوعة للنساء والشعوب الأصلية ومجتمع الميم الموسّع والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأطفال الصغار، بالإضافة إلى احتياجات مقدمي الرعاية لهؤلاء الأفراد، ويتم تطويرها بالتعاون مع المجتمعات والمنظمات بهدف:

- ضمان الوصول العادل والآمن إلى الإسكان والتعليم والرعاية الصحية وفرص العمل كأولوية قصوى
- إنشاء بيئات شاملة، مع تقديم خدمات متخصصة عند الضرورة، على أن تراعي هذه الخدمات الاحتياجات القانونية والدعم النفسي للمجموعات الضعيفة
- تنفيذ برامج حساسة ثقافياً مع توفير الدعم اللغوي

تضمن هذه الإجراءات، متى تم تنفيذها بصورة جماعية، حقوق ورفاه النازحين وتسلّم لخصائصهم الفريدة ومخاطر الحماية والحساسية الثقافية.

أخيراً، نحن بحاجة إلى قيادة هادفة للاجئين. فمنذ المنتدى العالمي للاجئين عام 2019، شهدنا زيادة في مشاركة النازحين في الحوارات الاستراتيجية وتطوير السياسات والإرشادات العالمية. ويتضمن ذلك:

- إنشاء المجلس الاستشاري للمنظمات التابع لمفوضية الأمم المتحدة شؤون اللاجئين بقيادة النازحين قسراً والعديمي الجنسية مع 16 منظمة يقودها لاجئون ونازحون داخلياً وعديمو جنسية لتقديم المشورة للمفوضية بشأن المشاركة الهادفة
- إشراك اللاجئين في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وتطوير التعهدات متعددة الأطراف بشأن المنتدى العالمي للاجئين. فضلاً عن أن عدد قادة اللاجئين يتجاوز الـ 100 شخص مع وجود على الأقل 66 منظمة يقودها لاجئون، وهو ما يمثل زيادة كبيرة عن عام 2019، استفاد 20 تعهداً متعدد الأطراف أيضاً من خبرة ومعرفة الخبراء اللاجئين والمنظمات المحلية والمنظمات التي يقودها لاجئون
- إدماج اللاجئين في وفود الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية الدولية وسائر الأطراف المعنية التي تجمع أكثر من 300 مشارك عاش تجربة النزوح القسري وانعدام الجنسية، وذلك للمشاركة في منتدى اللاجئين العالمي

وعلى الرغم من هذه التقدمات، علينا أن نعترف بأن الأبحاث المبنية على الأدلة تظهر أن النظام الإنساني لا يمنح المجتمع النازح سلطة اتخاذ قرارات، وأنه لا يزال أمامنا طريق طويل يتعين علينا أن نقطعه قبل أن نحقق قيادة حقيقية للاجئين قادرة على تحقيق تغيير جوهري.

يشمل ما سبق السماح للنازحين قسراً وعديمي الجنسية بالاضطلاع بدور مركزي في اتخاذ قرارات حول خطط الاستجابة الإنسانية وأولويات التمويل، والسياسات، ثم المشاركة الهادفة طوال دورة حياة تلك الخطط والسياسات.

تظهر أيضاً حاجة ملحة لزيادة كمية ونوعية التمويل للمنظمات التي يقودها لاجئون والمبادرات التي يقودها المجتمع المحلي، على أن يدير اللاجئون هذه الموارد لتحقيق نتائج مستدامة وفعالة مع إضفاء خبرتنا المهنية، ومعرفتنا المكتسبة، وتجاربنا الحياتية وجهات نظر فريدة لا تقدر بثمن.

في هذا السياق، نلتزم في المجلس الاستشاري للمفوضية بالدفاع عن حقوق جميع النازحين قسراً والمجتمعات عديمة الجنسية ونحمّل المفوضية وجميع الأطراف المعنية الآخرين مسؤولية تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وخاصة الالتزامات بالاستجابات الشاملة والمشاركة الهادفة للنازحين قسراً وعديمي الجنسية، وجهود التوطين.

إذا كنا نسعى إلى تحقيق نظم إنسانية وتنموية تخفف الضغوط على الحكومات المضيفة، وتحقق نتائج مستدامة وتزيد من اعتماد اللاجئين على أنفسهم، فيجب على جميع الأطراف المعنية اتخاذ القرارات مع خبراء في مجال اللاجئين. فمن مسؤوليتنا المشتركة أن تستحيل أهداف الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين إجراءات ملموسة، وأن يتم الحفاظ على حقوق وكرامة النازحين وعديمي الجنسية، وأن يكون النزوح عبارة عن تحدٍ مؤقتٍ، وليس حالة دائمة.